الحقيقة؟ THE TRUTH?

كيف نَفْهم «زلزالَ العولمة» في الشرق العربي؟

□ سعد محيو

أصعبُ الأمور هي أن يتوقف المرءُ للتفكير، فيما هو يركض لاهثًا وراء أحداثٍ تَقْطع الأنفاس.

وأشقُّ المهامّ هي محاولةُ القبض على معنى التاريخ، فيما هو يتحرّك ويقفز ويصنع وقائعَ جديدةً وحيواتٍ جديدةً، كلَّ يوم، بل وكلَّ لحظة.

خذوا، مثلاً، ما حدث مؤخّرًا في لبنان، الذي شَهِدَ أربعةَ انقلابات متوالية خلال أربعة أسابيع.

الأول، كان الانقلاب الذي أعدّه وجَهّزه ورتّبه الرئيسُ الراحل رفيق الحريري ضد السياسة السورية في لبنان، وكان على وشك الكشف عنه لولا عمليةُ الاغتيال المروِّعة التي سقط ضحيتَها.

الثاني، الانقلاب الذي نفّذتْه دمشق، حين ردّت على الجهود الدولية والإقليمية والمحلية المتصلة ضدها بـ «التخندق» في لبنان ودَفْع كلّ حلفائها إلى أن يختاروا بينَ أن «تكونوا معي أو ضدي.»

الثالث، كان انقلابَ سنّة بيروت على السياسة السورية عقب اغتيال الحريري، وانضمامَهم علنًا ورسميًا إلى المعارضة.

الرابع، كان انقلابَ حزب الله (والشيعة؟) على انقلابات المعارضة، وركوبَه ـ ولو اسميًا حتى الآن ـ السفينةَ السوريةَ التي تتجاذبها حاليًا تسوناميّاتٌ عاتيةٌ. وحتى كتابة هذه السطور، كان لبنان ينتظر «انقلابًا خامسًا» محتّمًا.

خذوا، أيضًا، ما جرى في العراق الذي شهد انتخاباتٍ عارمةً في ظل فوضى عارمة، وما حدث في فلسطين التي اقترعتْ لحركة «حماس» في غزة تحت الاحتلال، وما يجري في مصر التي بدأتْ «تسوناميات» التغيير تَلفح شواطئها تدريجًا.

كلُّ هذه زلازلُ جيولوجيةٌ يعيشها الشرقُ الأوسط العربي ـ الإسلامي، تكون فيها الوقفةُ أكثرَ من ضرورية. إنّها واجبة الوجود إذا ما أردنا فهمَ ما يجري حولنا، ناهيك عن اتخاذ المواقف الصحيحة والسليمة.

الآن، إذا ما نظرنا حولنا، سنكتشف أنّ ثمة مقاربات عديدة متنوعة تَشْرح أسبابَ هذا الزلزال ومضاعفاته. منها :

ـ مقاربة العولمة.

ـ المقاربة الاستراتيجية الجيو ـ بوليتيكية.

ـ المقاربة الحضارية (صراع أو حوار الحضارات).

ـ المقاربة الإقليمية.

ـ المقاربة المحلية (صراع الشعوب والأنظمة الاستبدادية).

كلٌّ من هذه المقاربات له قوتُه الخاصة وجاذبيتُه الخاصة. وكلٌّ منها يضيء جانبًا، سواء كان ضيقًا أو واسعًا، من اللوحة العربية ـ الإسلامية العامة:

١ ـ في مقاربة العولمة، نحن في صدد تحليلٍ يرى إلى كلِّ ما يجري في الشرق الأوسط على أنّه إدماجٌ لها بالقوة في النظام المتعولم الجديد. وهذا ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل أيضًا (وخاصةً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١) على كل الصعد الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية. ويوضح توماس بارنيت، أبرزُ محلّل استراتيجي في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، هذه النقطة في كتابه الأخير **خريطة البنتاغون الجديدة: الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين**، حين يقول: «إنّ دور الإمبراطورية الأميركية الأول والأخير ليس المبادئ ولا القيم، بل نشر العولمة الرأسمالية وفرضها بقوة السلاح في كل أنحاء العالم.» ومَنْ هي الدول التي يجب إخضاعُها بالقوة؟

إنّها أيُّ دولة أو منطقة لا تتفاعل مع مضمون التدفُّقات التي تتأتّى من خلال إدماجها ما هو قومي بما هو اقتصاد عالمي (الأفكار، المال، الإعلام). وهي أيضًا أيُّ دولة أو منطقة لا تسعى إلى تنسيق «قواعد حُكْمها الداخلي» مع الحُكْم العالمي الصاعد للديموقراطية، وحكم القانون،

والأسواق الحرة (مثلاً عبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية). وبالطبع، فإنّ معظم الدول العربية تنتمي بجدارة إلى الفئتين معًا!

٢ ـ مع المقاربة الاستراتيجية ـ الجيوپوليتيكية، نجد أنفسنا أمام لوحة مماثلة لتحليلات العولمة، من حيث استنادُها إلى المعطيات الاقتصادية، لكنْ مع الوصول إلى نتائج مختلفة. فنحن نجد أنفسنا مجددًا أمام نظرية الإمبريالية التي تَعْتبر أنّ الرأسمالية كانت دومًا ـ بطبيعتها، ومنذ ولادتها ـ نظامًا استقطابيًا يَسْتند إلى بناء مراكز مهيمنة وأطرافٍ مسيطَرٍ عليها. ووفق هذه النظرية، التي طَوّرها سمير أمين، تتعايش عمليتان متنافرتان تحت سقف واحد:

الأولى تحالفية، تشير إلى أنّ الحرب العالمية الثانية انتهت بتحوّل كبير في شكل الإمبريالية، تمّ بموجبه استبدالُ تعدد الإمبرياليات الدائمة الصراعات بـ «إمبريالية جماعية» جَمَعَتْ كلَّ مراكز العالم الرأسمالية في مثلّثٍ يضمّ: الولايات المتحدة ومقاطعتَها الكندية الخارجية، وغربَ ووسطَ أوروبا، واليابانَ.

والثانية صراعية، تُوضح أنّ الإمبريالية الجماعية تتضمن في ثناياها تنافساتٍ تعود إلى مرحلة ما قبل العولمة. وهذا واضح من خلال تركيز الطبقة الحاكمة الأميركية الشديدِ في كل إستراتيجيات الأمن القومي التي أعلنتْها مؤخّرًا.

وما يجري الآن من حروب في الشرق الأوسط جزءٌ من سعي المؤسسة الأميركية لهيمنةٍ تستند إلى ثلاثة عناصر: السيطرة على الموارد الطبيعية للكوكب؛ والاحتكار العسكري؛ ووزن الثقافة الأنغلو ساكسونية التي تعبِّر بشكلٍ أفضل عن الهيمنة الإيديولوجية الرأسمالية.

نجح الأميركيون والأوروبيون مؤخّرًا في تقليص خلافاتهم «التكتيكية» حيال الشرق الأوسط لصالح إجماع استراتيجي على ضرورة تغيير وجه المنطقة

٣ ـ المقاربة الحضارية. هذه المقاربة تثير إشكالاتٍ أكثرَ مما تقدِّم حلولاً. وهذا ليس مستغربًا، لأنّ مَنْ يطرحونها (المثقفون الأميركيون وعلى رأسهم بالطبع صموئيل هانتينغتون) لا يَسْتهدفون تحليلَ التاريخ وتفسيرَه علميًا، بل ليّ عنقِ هذا التاريخ لإدخاله في زجاجة المصلحة القومية الأميركية الضيقة. وهذا اللّيّ يتضمن اعتبارَ صعود الأصولية الإسلامية تطورًا ملائمًا تمامًا للُّحْمة القومية الأميركية، لأنّ العداوة الإسلامية تشجِّع الأميركيين على تحديد هويتهم على المستويين الديني والثقافي، تمامًا كما ساعدت الحَربُ الباردةُ على بلورة الجانب السياسي للهويّة الأميركية.

٤ ـ المقاربة الأقليمية. هذا التحليل ينطلق من «الصراع على السلطة» بين المراكز الإقليمية الرئيسة في المنطقة (إسرائيل، إيران، تركيا، مصر، السعودية) في إطار الأمن القومي والمنطلقات الإيديولوجية لكلّ من هذه المراكز. بيد أنّ هذا المنحى تعرّض لاهتزازات شديدة، بعد أن انضمت الدولةُ العظمى الأميركيةُ إلى نادي الدول الإقليمية الشرق أوسطية عبر احتلالها العسكري لأفغانستان والعراق.

٥ ـ المقاربة المحلية. من كل المقاربات السابقة، يبدو التحليلُ المحلي للتطورات المتسارعة في المنطقة هو الأضعفَ أو الأقلّ تأثيرًا. بيْد أنّه ليس كذلك؛ فكل المشاريع الدولية والإقليمية، على تباينها، لا يُمْكن أن تستقر أو تنجح ما لم تَسْبح في بيئة محلية مواتية.

فغزو العراق على هذا النحو السهل، مثلاً، لم يكن ليحدث لو لم يَقُم النظامُ العراقي السابق بتصحير المجتمع المدني وتدميره. وقُل الأمرَ نفسَه الآن عن باقي الشعوب العربية التي تَرْغب حقًا في مقاومة الاجتياح الغربي لبلدانها، لكنّها لا تستطيع إلا أن تتفاعل مع شعارات «الحرية والديموقراطية» التي تُطْلقها أميركا، في مقابل عدم تفاعل الأنظمة التوتاليتارية مع مطالبها وتطلُّعاتها المشروعة.

فهم اللوحة العربية

كيف نَفْهم اللوحة العربية في المرحلة التاريخية الانقلابية الراهنة، على ضوء هذه المقاربات المتباينة؟

أكثرُ الأمور إغراءً، ونحن نحاول فهمَ الزلزال الراهن في المنطقة العربية، هو التركيزُ على المقاربات الحضارية والإقليمية والمحلية. لماذا؟ لأنّ هذه المقاربات بسيطة وواضحة ومريحة.

فتحليل الأحداث على أنّها حربُ حضارات، أو على الأقل صراعٌ حضاري، يريح النفوسَ المتوتّرة، ويصوِّب العقولَ الضائعة، ويَرْسم خريطةَ طريقٍ تَقُود التاريخَ من أذنه من القرن الحادي والعشرين مباشرةً إلى القرن الحادي عشر.

ومقاربة التنافس الإقليمي تحقّق، هي الأخرى، الراحةَ النفسيةَ ذاتها. إذ ستتبدّى حينها الأحداثُ كلُّها على أنّها مجردُ ردود فعل على الفعل الإسرائيلي المتصل لإقامة إمبراطوريةِ النيل والفرات، بدعم أميركي.

وكذا الأمر بالنسبة إلى المقاربة المحلية، حيث الإطلالةُ على الصراعات بوصفها مواجَهةً نهائيةً بين عالم سلطوي يموت وعالم ديموقراطي يولَد، وتحظى بتأييدٍ حماسي من العديد من قطاعات المجتمعات المدنية العربية «الصامتة.»

غير أنّ كلّ أدوات التحليل هذه، على قوة منطقها وتماسكه، لا يبدو أنّها تُمْسك باللحظة التاريخية الحقيقية. فلا الحضارة في الواقع هي التي تحدِّد الاستراتيجيات؛ ولا التجاذبات الإقليمية هي

التي تتحكّم بتوجُّهات سَهْم التاريخ؛ ولا التفاعلات الداخلية تَحْدُثُ بمعزلٍ عن قرارات الدول الخارجية. وهذا ما يُبقي أمامَنا منهجيْن للتحليل: العولمة، والعوامل الجيو ـ إستراتيجية. فكيف نَفْهم زلزال المنطقة على أساس هذيْن المنهجيْن؟

الكثيرون يعتقدون أنّ قرار الولايات المتحدة بنسف الأمر الواقع في الشرق الأوسط الكبير قد وُلِدَ من ركام برجيْ مركز التجارة العالمي عام ٢٠٠١. وهذا اعتقاد خاطئ.

فأميركا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات كانت تَنْشط في كل العالم من أجل مدّ «ثورة العولمة» إلى سائر دول العالم، بدءًا من وحدات الإمبراطورية السوفييتية السابقة. وهذا لم يتضمّن تغييرَ الأنظمة السياسية وقَلبَ الأنظمة الاقتصادية فحسب، بل طاول كذلك كلَّ المنظومات الفكرية والثقافية والإيديولوجية في هذه الدول.

ولكنْ لماذا لم تتمدد هذه «الثورة» فورًا إلى الشرق الاوسط؟ لثلاثة أسباب:

الأول، أن الأميركيين كانوا منشغلين بدمج أوروبا الشرقية في العولمة، وبإعادة رسم خريطة أوروبا الموحَّدة على أسس جيو ـ إستراتيجية جديدة، تَحْفظ أسسَ الزعامة الأميركية لـ «الإمبريالية الجماعية.»

والثاني، أنّ الأمر الواقع في الشرق الأوسط آنذاك كان مواتيًا للمصالح الأميركية. ذلك أنّ الأنظمة السلطوية العربية، بكلّ تلاوينها، التزمتْ منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ قواعدَ السلوك العامة التي رسمتْها الإداراتُ الأميركيةُ المتعاقبة.

والثالث، أنّ واشنطن كانت تنفّذ بهدوء عملياتِ تغيير بطيئةً في الشرق الأوسط، تركّز كليًا تقريبًا على تحرير الأسواق والليبرالية الاقتصادية كمدخل أولي لإدماج دول المنطقة في العولمة.

غير أنّ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جاءت لتسرِّع من وتيرة التاريخ، ولتَنْقل عمليةَ نسف الأمر الواقع من أوروبا الشرقية إلى الشرق الإسلامي كأولوية قصوى لكلٍّ من مشروعي العولمة والهيمنة الإستراتيجية الأميركية على العالم. ذلك أنّ هذه الأحداث، التي رَمَت القفّاز مباشرةً في وجه قلب الاقتصاد العالمي، رَبَطَتْ ربطًا وثيقًا بين أمن العولمة وزعامةِ أميركا العالمية وبين مسألة التغيير الشامل في الشرق الأوسط الكبير. وهكذا أَدخلتْ أميركا أولويةَ أوروبا الشرقية، ومعها أولويات روسيا والصين والهند، إلى ثلاّجة الانتظار، ووُضِعَ الشرقُ الأوسطُ برمّته على نار قوية. وهكذا أيضًا، تمّت إعادةُ رسم كلّ إستراتيجيات الأمن القومي الأميركي، استنادًا إلى توفير كلّ الظروف لدمج المنطقة العربية ـ الإسلامية بالقوة في «الإمبراطورية.»

وهذا، على أيّ حال، كان تطورًا محتّمًا، حتى لو لم تقع أحداثُ ١١ سبتمبر. كلُّ ما هنالك أنّ أسامة بن لادن غَيَّر تواريخَ هذه الحتمية.

بالطبع، هذا المشروع الإدماجي الإمبراطوري لن يتحقق بين ليلة وضحاها. وجورج بوش نفسه قال إنّ هذه «خطة جيلية،» أيْ أنّها تحتاج إلى جيل كامل كي تنفَّذ. إلاّ أنّ ما قد يحثّ خطى الزمن، بالنسبة إلى هذا المشروع، هو ما بدأ يَلُوح في الأفق من صفقة كبيرة بين أعضاء «الإمبريالية الجماعية» على توحيد الجهود لتغيير الشرق الأوسط. والمقصود هنا هو نجاح الأوروبيين والأميركيين مؤخرًا في تقليص خلافاتهم «التكتيكية» حيال الشرق الأوسط لصالح إجماع إستراتيجي على ضرورة تغيير وجه المنطقة. وقد كانت قمة بروكسل الأميركية ـ الأوروبية، التي أَعْلنتْ تجاوزَ الخلافات على العراق، مَعْلمًا بارزًا على طريق هذه النقلة. وصفقة بوش ـ شيراك حيال لبنان وسوريا كانت مَعْلمًا آخر. وبقية المعالم آتيةٌ على الأرجح، لتَسْتكمل ترخيمَ هذا الزلزال التاريخي المستمر.

ولكنْ أين الشعوب العربية؟

أين الشعوب العربية من هذه اللعبة «الكونية» الكبرى؟

لقد دَخلت الأمةُ الحقبةَ التاريخيةَ الجديدة من العولمة، وهي في وضع أسوأ كثيرًا من ذلك الذي كانت عليه أممُ أوروبا الشرقية. صحيح أنّ السياسات التوتاليتارية السوفييتية صَحّرت المجتمعات المدنيةَ في أوروبا الشرقية، لكنّها على الأقل تَركتْ فيها أيضًا العديدَ من البنى التحتية اللازمة لإعادة النهوض (الصناعة والزراعة والفنون التكنولوجية) إضافةً إلى ترسيخ قواعد الحداثة في طبعتها الشيوعية. غير أنّه لم يحدث شيء من هذا القبيل في الدول العربية، عدا ربما في مصر الناصرية خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، حين شَهدتْ أرضُ الكنانة ثورةً اقتصادية ـ تكنولوجية شبيهةً بتلك التي أدخلها الاتحادُ السوفييتي في أجرامه الأوروبية. ولو قُدِّر لهذه الثورة الناصرية أن تستمرّ، لكانت مصر الآن نمرًا آسيويًا متقدّمًا.

لماذا تأخرت المجتمعاتُ العربية على هذا النحو؟ لأسباب عدة:

ـ الإمبراطورية الأميركية، التي كانت يَتْبعها العديدُ من الدول العربية طيلة النصف الأول من القرن العشرين، لم تهتمّ البتةَ بتشجيع الحداثة في هذه الدول. فهي اكتفت بتحويلها إلى أسواق استهلاكية، وتَركتْ أنظمتَها السلطويةَ تتكفّل بتحقيق «الاستقرار» السياسي بالقوة في مجتمعاتها.

ـ تجربة الاتحاد السوفييتي في تحديث بعض الدول العربية لم تعش طويلاً، وهي انهارت تمامًا بعد حرب ١٩٦٧ وما تلاها من خروج مصر من فلكها. وحين سَقَطَ الاتحادُ السوفييتي نفسُه العام ١٩٨٩، بَدَتْ هذه الدولُ (العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي) أشبهَ بمدنٍ دمَّرتْها الحرب، تُسيطر عليها جماعات مسلّحة أو زعماء مسلّحون يَحْملون أعلامًا.

ـ طيلة الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٨٩، كانت كلُّ الشعوب العربية بلا استثناء عالقةً في آلة زمن متوقفة عن العمل: لا هي قادرة على التقدم قليلاً إلى أمام، ولا في مستطاعها التراجعُ كثيرًا إلى الوراء. الكثيرون أَطلقوا على هذه الحقبة اسمَ «فترة الانحطاط الثانية،» بعد فترة الانحطاط الأولى التي تَلَتْ سقوطَ عقلانية ابن رشد وانتصار «وسطية» الغزالي ثم «نصوصية» ابن تيمية. بيْدَ أنّ التسمية الأدقّ هي الجمودُ في الزمن، لأنّ ثورة المعلومات والاتصالات حَجَبَتْ إمكانيةَ «الانحطاط» الكامل.

انهيار الزمن

هكذا، على ما نعتقد، كان حال الشعوب العربية حين حدث الانقلابُ العالمي الكبير في ١٩٨٩. وهكذا بقي الحالُ بعد مرور عشر سنوات على التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى في أوروبا الشرقية وروسيا والصين والهند وبقية آسيا، لأنّ الإمبراطورية الأميركية (كما أشرنا) لم تر ضرورةً ملحّةً آنذاك لتغيير الأمر الواقع الشرق أوسطي بشكلٍ جذري.

غير أنّ أسامة بن لادن دَخَلَ على الخط عام ٢٠٠١ ليَقْلب هذه الصورة الراكدة رأسًا على عقب. فقد انهار فجأةً الزمنُ المتجمّدُ في المنطقة العربية مع انهيار برجيْ مركز التجارة العالمي في نيويورك، وهَبَّتْ على البيت العربي ذي المنازل الكثيرة عواصفُ عاتيةٌ اقتلعتْ كلَّ نوافذه والأبوابَ، ووضعتْه في قلب تغيرات العصر.

وما هي هذه التغيرات؟ إنّها، ببساطة، الثلاثيُّ نفسُه الذي غَيَّرَ دولَ أوروبا الشرقية غداةَ انهيار الاتحاد السوفييتي: الليبرالية، وحكم القانون، والأسواق الحرة. وهذا جنبًا إلى جنب مع الثلاثي الآخر الضروري في سيرورة العولمة، والمستنِد إلى إدماج ما هو قومي بما هو عالمي: الأفكارَ والمال والاعلام.

في حال نجاح الشعوب والنخب العربية في تغليب الفرص على المخاطر، فإنّها جميعًا ستَنْعم بالديموقراطية من دون أن تَخْسر الاستقلال (ولو النسبي) وستحقّق «المضاعفات غير المحسوبة»

وهنا يخطئ من يَظنّ أنّ إعصار العولمة هذا هو وحده الوجه الآخر للمصالح الجيو ـ إستراتيجية الأميركية. وتكفي لتبيان هذا الخطإ قراءةُ نصوص وأبحاث ومشاريع الاتحاد الأوروبي حيال الشرق الأوسط العربي ـ الإسلامي. حينها سنكتشف مدى توحُّد «الإمبريالية الجماعية» الأميركية ـ الأوروبية ـ اليابانية في هدف إدماج المنطقة بالعولمة.

هل نَسْفُ الزمن المتجمد إيجابيٌّ بالنسبة إلى الشعوب العربية؟ في الأمر فرصٌ ومخاطر.

المخاطر كبيرة: تقسيم المنطقة مجدّدًا، مصادرةُ القرار الوطني والقومي، هيمنة الإمبراطورية الإسرائيلية، تضعضع الهوية العربية، الحروب الأهلية... إلخ.

لكنّ الفرص كبيرة أيضًا: الخروج من حال الجمود القاتل. استعادة الحريات وحقوق الإنسان. إعادة الاعتبار لـ «سلطة الشعب.» مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأخيرًا، ثورة فكرية قومية عربية ووطنية جديدة تَسْتخدم الديموقراطيةَ والحريات الفردية جسرًا للنهوض بالأمة، ومنعِ التقسيم، ومصادرةِ القرار، ومواجهةِ الهيمنة الإسرائيلية والخارجية.

من غير المعروف حتى الآن لمن ستكون الغلبة: للفُرَص أم المخاطر؟ لكنّ ثمة شيئًا آخر معروفًا، وهو أنّ عقارب الساعة في الشرق الأوسط العربي لن تعود إلى الوراء بعد الآن، ولن تُراوح مكانَها بعد الآن. لقد عادت الساعة إلى التكتكة، وسيكون على الشعوب والنخب العربية التأقلُمُ بسرعةٍ مع هذه التكتكات، إذا ما أرادت نصرةَ الفرص وإلحاقَ الهزيمة بالمخاطر.

في الأول من مارس الحالي، كتبتْ **واشنطن تايمز**، الناطقةُ باسم المحافظين الجدد الأميركيين:

«... ولكنْ نحن ندرك أيضًا أنه إذا ما برزتْ حكوماتٌ تمثيليةٌ حقيقيةٌ في مصر والسعودية وباكستان وأماكن أخرى في هذه الأراضي المضطربة، فليس محتّمًا أنّها ستتصرف بشكلٍ متطابقٍ مع مصالح أمننا القومي. لذا، يجب على الإدارة أن تبذل على الأقلّ الجهودَ نفسَها لتشكيل سياسات هذه الديموقراطيات المستقبلية، كما تَبْذل الآن الجهودَ لإخراجها إلى الوجود. الرهان على الديموقراطية هو أفضلُ رهانٍ متوافر، لكنّه ليس رهانًا مضمونًا.»

نص مفاجئ؟

ليس كثيرًا. وهو يؤكّد الشُّبهات بأنّ كلّ ما تَفْعله أميركا في الشرق الأوسط لا يتعدّى تغليفَ مصالحها الإمبريالية في الشرق الأوسط بورق سيلوفان ديموقراطي.

لكنْ، في حال نجاح الشعوب والنخب العربية في تغليب الفُرَص على المخاطر، فإنّها حينها ستَنْعم بالديموقراطية من دون أن تَخْسر الاستقلالَ (ولو النسبي)، وستحقّق ما يصفه علماءُ الاجتماع بـ «المضاعفات غير المحسوبة» التي تُسْفر بموجبها سياسة ما عن عكس ما هو مستهدَفٌ منها.

هذه المضاعفات غير المحسوبة هي الآن ما تخشاه **واشنطن تايمز** والمحافظون الجدد.

بيروت

سعد محيو
باحث لبناني.